



# نظام المتابعة المالية

مصلحة الجوازات والجنسية وشؤون الأجانب

## ملخص المشروع

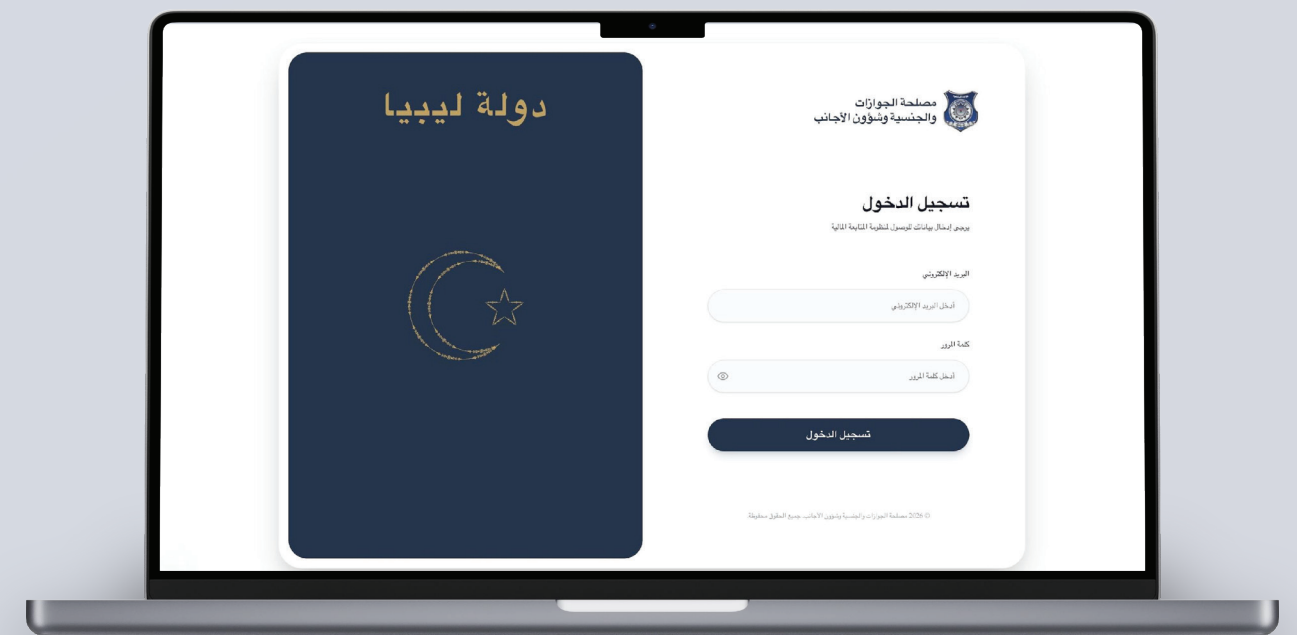
يؤسس هذا المشروع لبنية تحتية رقمية متكاملة تنقل مصلحة الجوازات من الإدارة التقليدية إلى عصر الإدارة الرقمية المنضبطة

وتكمن القيمة الهندسية للنظام في ابتكار بيئة مركزية موحدة تفرض التكامل الآلي المحكم بين التدفقات المالية في الخزينة والتحركات المخزنية للمواد عبر كافة الفروع الخدمية يعمل النظام بمثابة مدقق آلي صارم يحظر تمرير أي إجراء خدمي ما لم يستوف شروط المطابقة الثلاثية المتزامنة

التي تشمل توفر الخام المخزني وإصدار الإيصال المالي المعتمد واستحقاق الخدمة تهدف هذه المنهجية إلى إغلاق دائرة الهدر المالي نهائياً ومنح القيادة العليا رؤية استشرافية لحظية عبر لوحات مؤشرات الأداء مما يحول البيانات الجامدة إلى قرارات استراتيجية دقيقة.

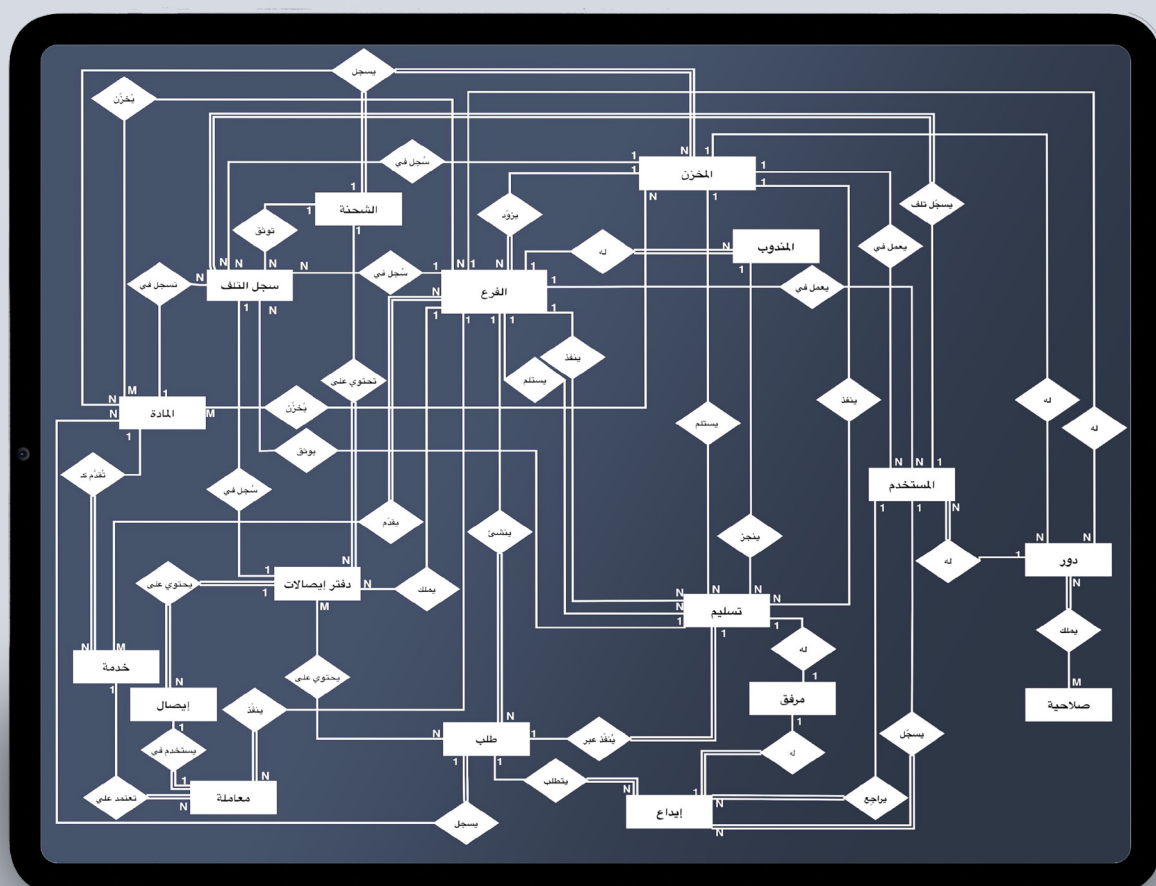
## أهداف المشروع

- تطبيق معايير الضبط التقني الصارم بفرض معادلة رقمية تمنع تمرير الخدمات دون غطاء مالي ورصيد مخزني فعلي
- تحقيق التحول الرقمي الشامل عبر أتمتة كافة العمليات من لحظة التوريد للمخازن الرئيسية وحتى الصرف للمواطن
- تعزيز الشفافية والمساءلة عبر بناء سجل تدقيق رقمي غير قابل للتعديل يوثق كافة الحركات المالية والمخزنية
- تمكين الإدارة العليا من اتخاذ القرارات الاستراتيجية بالاعتماد على لوحات قيادة تعرض مؤشرات الأداء بشكل لحظي



## المنهجية المستخدمة

تم اعتماد منهجية الشلال كإطار عمل هندسي للمشروع لضمان التدرج المنطقي والمنضبط في بناء النظام بدءاً من التحليل الدقيق للمتطلبات المالية والإدارية ومروراً بالتصميم الهيكلي للبيانات وصولاً لمراحل التنفيذ والاختبار تتميز هذه المنهجية بتوفير المرونة اللازمة للمراجعة والتحسين مما ضمن مخرجات برمجية عالية الجودة ومطابقة للمواصفات القياسية



## الأدوات المستخدمة:



تعرف على المشروع أكثر

## تم إنجاز المشروع بواسطة كل من:

حسن أحمد أبومنيار  
حسام حسين فرج محمد

تحت اشراف:  
د.عبدالسلام النويصري